

استعرض إستراتيجية وزارة الصحة العامة.. د. صالح المري:

5 مستشفيات متخصصة و6 مراكز صحية جديدة قيد الإنشاء

محمد دفع الله

أكد الدكتور صالح علي المري، مساعد وزير الصحة العامة للشؤون الصحية أن الوزارة حققت ما يعادل 80% من انجازات ومخرجات الاستراتيجية الوطنية وعزا ذلك لجهد الوزارة وتكامل الجهود على مستوى الدولة من أجل تحقيق الأهداف الرئيسية.

وأضاف في حديثه أمام جلسة مجلس الشورى أمس أن الفترة الأولى خلال السنوات الخمس الماضية شهدت توسعة القدرة الاستيعابية في المجالات الطارئة والمتخصصة، وكانت الرعاية الصحية هي حجر الأساس في تقديم خدمات الرعاية الصحية وتم تعزيز الخدمات الصحية وادخال تقنيات العلاج المتخصص على مستوى مؤسسة حمد الطبية ومستشفياتها. إلى جانب تعزيز الرعاية الصحية الوقائية، وهو عامل أساسي قد لا يكون مرئياً من قبل الأفراد والأسر في المجتمع.

وقال إن هناك جهوداً واعمالاً كبيرة لا نستطيع ان نحصرها، سواء على المستوى الغذائي أو الوبائي وغيرها من الخدمات الصحية والتي من شأنها منع دخول امراض وبائية للدولة، وهي جهود كبيرة وتوجه في هذه الأثناء بالشكر الى القائمين عليها، ليس فقط على المستوى الصحي ولكن أيضاً على مستوى وزارات الدولة ذات العلاقة.

توفير أقصى مستوى للرعاية

وأوضح د. المري ان القرار الأميري رقم 4 لسنة 2016 أرجع اختصاصات شؤون الرعاية الصحية في الدولة الى وزارة الصحة العامة لتوفير أقصى مستوى من الرعاية وذلك من خلال عدة محاور، أولها تقديم هذه الخدمات الصحية على المستويات الثلاثة الوقائي والعلاجي والتأهيلي وهو ما تحظى به دولة قطر ونشر وتعزيز الوعي الصحي في المجتمع. إضافة الى تنظيم عمل القطاع الخاص من خلال المنشآت الصحية والإشراف عليها، وكذلك الاشراف على نظام التأمين الصحي والمراكز الصحية ومزاولة المهن الطبية، ووزاد القول: إذا ما نظرنا الى الاستراتيجية الوطنية للصحة فهي اللبنة الأولى للعمل المشترك بين مختلف قطاعات الدولة، وهي نقلة في مسيرة هامة على مدى العقود الأخيرة من خلال الاستثمار في الخدمات والمرافق الصحية الجديدة وتطوير البنى التحتية في الدولة وتوفير الخدمات الصحية في ظل التزايد الكبير في عدد السكان.

خدمة 7 فئات

وأوضح د. المري ان الاستراتيجية



جانبا من جلسة مجلس الشورى



د. صالح المري

المستشفيات الجديدة تشمل السرطان وجامعة قطر التعليمي والمستشفى التخصصي والطب الشرعي والطب النفسي

المتعلق بكبار السن إيجاباً على الرعاية الصحية لكبار السن والتي تتمثل في تعزيز نمط الحياة الصحي والنشاط لكبار السن وتحسين عملية تقديم خدمات الرعاية الصحية لهذه الفئة بما في ذلك خدمات الرعاية الوقائية والعلاجية والتأهيلية والرعاية التلطيفية للمسنين.

مرافق جديدة

وقال إن هناك مرافق مخطط لها لما بعد 2020 تنقسم الى مشاريع قيد التشييد الى جانب 6 مراكز صحية موزعة جغرافياً على مناطق المشاف والشمال والوكرة والخور وأم سنين والسد ومدينة خليفة ستري النور قريبا. وكذلك 5 مستشفيات متخصصة هي مستشفى السرطان ومستشفى جامعة قطر التعليمي والمستشفى التخصصي ومستشفى الطب الشرعي وكذلك مستشفى الطب النفسي بالإضافة الى 5 اراض للاستثمار في القطاع الصحي مقدما او مدعومة من قبل الدولة وهي قيد المناقصة.

سبب الضغط على الطوارئ

وفيما يتعلق بزيادة الضغط على خدمات الطوارئ أوضح د. المري ان هنالك مفهوما خاطئاً لاستخدام الطوارئ بما يفاقم الازدحام فهي تقدم خدمات الرعاية الصحية للحالات الحرجة والحالات الطارئة في حين ان هذه الحالات لا تتجاوز 60 - 70% ما يؤثر بصورة سلبية على الزحام وعلى الخدمة نفسها. كما يصل استخدام العمل لهذا القسم الحيوي الى ما هو اكثر من 45% وهي نسبة غير مبررة وهناك اكثر من 16% من مستخدمي الطوارئ غير قطريين وغير مقيمين، وكان هنالك تعاون مع وزارتي العمل والداخلية من اجل ايجاد الحلول لوضع الية تحد من الاستخدام المتزايد لهذا المرفق الحيوي، وتم استحداث الدليل للخدمات الصحية وتفعيل التأمين الصحي للزوار وكذلك الزام الشركات بتوفير الخدمات الصحية للعاملين بها الى جانب التوسع في خدمات المرافق الصحية.

والأجيال المستقبلية، وتقديم نظام متكامل يهدف إلى تحسين الصحة، وتقديم رعاية صحية أفضل، وقيمة أفضل للجميع.

1200 سرير في القطاع العام

وأضاف د. المري ان اجمالي المرافق الصحية بلغ 27 مرفقا صحيا موزعة حسب الكثافة السكانية بأضافة 7 مراكز جديدة ومركزين للعمال إضافة الى المستشفيات الأخرى، حيث تم افتتاح 8 مستشفيات جديدة خلال السنوات الاربع الماضية مع زيادة عدد الاسرة بما يعادل 1200 سرير وهناك نمو فيما يخص الاطباء والتمريض ونمو في القطاع الخاص وهناك ما يعادل 845 سريرا في القطاع الخاص الى جانب مراكز وعيادات للشركات الخاصة يصل عددها الى اكثر من 148 بما يدعم مسيرة القطاع الصحي في الدولة وتخفيف العبء على اقسام الطوارئ والاقسام الخارجية في ظل قانون العمل الذي يؤكد على دور القطاع الخاص في تقديم خدمات الرعاية الصحية.

وأوضح أن الاستراتيجية الوطنية للصحة توفر منهجية جديدة لتقديم رعاية أكثر تكاملاً لفئة كبار السن من خلال تدشين مركز الرعاية التخصصية وسوف يؤثر هذا المشروع

الثانية للصحة 2018 - 2022 جاءت مكملة للاستراتيجية الأولى وقد تم تدشينها من قبل معالي رئيس الوزراء وزير الداخلية في شهر مارس 2018 وهي تستند الى ارض صلبة بما تم من انجازات في الدولة وهي استراتيجية معتمدة اعتمادا كليا على العمل المشترك وعلى ما حققته الاستراتيجية الأولى في القطاع الصحي، ويمثل إطلاقها نقلة جديدة أخرى في رحلة تطوير النظام الصحي في دولة قطر، مع التركيز على تقديم خدمات أكثر شمولية تحمل ثلاثة أهداف عامة، تتجسد في تحقيق صحة ورعاية وقيمة أفضل مع التركيز على الفئات الأكثر احتياجا كالأطفال والأمهات وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة. وقال إنها تخدم 7 فئات سكانية ذات أولوية والمتمثلة في: أطفال ومرهقين أصحاء، وصحة النساء من أجل حمل صحي، وعاملين بصحة وأمان، والصحة والعافية النفسية، وتحسين صحة المصابين بأمراض مزمنة متعددة، وصحة وعافية ذوي الاحتياجات الخاصة، وشيخوخة صحية.

وتتمثل رؤية الاستراتيجية التي جاءت تحت شعار "صحتنا مستقبلاً" في تحسين صحة سكان دولة قطر، وتلبية احتياجات الجيل الحالي



مسؤولون من وزارة الصحة خلال جلسة مجلس الشورى

المراكز الصحية الجديدة موزعة على مناطق المشاف والشمال والوكرة والخور وأم سنين والسد وخليفة

5 أراض للاستثمار في القطاع الصحي مدعومة من قبل الدولة قيد المناقصة

184 مركزاً وعيادات للشركات الخاصة تدعم مسيرة القطاع الصحي

الإستراتيجية الوطنية للصحة توفر رعاية أكثر تكاملاً لكبار السن